مقدمة

مادة « الأعمال التجارية »

مباحثها :

تتناول هذه المادة بحث جميع ما يتصل بالأعمال التجارية من أمور ، من ذلك إنشاء المؤسسات التجارية وطرق تنظيمها وادارتها وتمويلها وشراء البضائع وبيعها وغير ذلك من الموضوعات التجارية المختلفة . وتدخل المشروعات الصناعية ضمن نطاق الأعمال التجارية على اعتبار أن الصناعة ناحية من نواحى النشاط التجارى

ونرى لهذه المادة تسميات مختلفة : - منها - تنظيم الأعمال التجارية - تنظيم الأعمال التجارية والصناعية - ادارة الأعمال التجارية - ادارة الأعمال التجارية والصناعية . ومنهم من يسميها مادة « التجارة » فقط ، ويرجع هذا التنوع إلى التنوع الماثل له فى التسميات التى تطلق على هذه المادة باللغات الأجنبية فى مختلف الكليات التجارية ، ولو رغبنا فى البحث عن تسمية منطقية لها لوجب علينا أن نطلق عليها اسم « مادة تنظيم الأعمال التجارية والصناعية وادارتها وتمويلها » ، وهى تسمية طويلة بلا شك . ويميل المؤلف إلى اختصار هذا العنوان واستبداله بمادة « الأعمال التجارية » أو « التجارة » على أساس أن التجارة تشمل الصناعة ، ولأن هذا الاختصار لا يحدد الموضوعات التى تشملها المادة ، فإن جميع التسميات الأخرى توحى بهذا التحديد . فإذا سميناها « تنظيم الأعمال التجارية » أو « تنظيم الأعمال التجارية وادارتها » فمعنى ذلك أن هذه المادة لا تعالج سوى عمليات التنظيم والادارة ، وهذا يخالف الواقع لأنها تتناول موضوعات أخرى غيرها كما قلنا .

ومن المتفق عليه ان هذه المادة تتكون من موضوعات رئيسية وهى : انشاء المشروعات - تنظيم المشروعات - ادارة المشروعات - تمويل المشروعات - ومراقبة المشروعات . تلك هى الأسس الأولية التى تقوم عليها دراسة هذه المادة ، فاذا نقص واحد منها فلا يجوز اعتبارها كاملة.

ومن المتفق عليه أيضاً ان لهذه المادة الواسعة الأطراف موضوعات متفرعة منها ولا غنى عن دراستها لإتمام الموضوعات الرئيسية السابق ذكرها . من ذلك : - « دراسة الأسواق » و « الاعلان والدعاية التجارية » و « فن البيع » و « أعمال البنوك » و « البورصات »

و « التأمين » و « البيع بالجملة » و « البيع بالتجزئة » و « الاستيراد والتصدير » و «الميزانيات التجارية » و « التنبؤ التجارى » وغيرها

ولقد ذكرنا فى « كلمة المؤلف » ان الموضوعات الرئيسية وبعض فروع هذه المادة أصبحت مواد قائمة بذاتها فى بعض المعاهد التجارية ، وبخاصة فى أميركا وذلك بسبب التوسع فى دراستها مما يتطلبه التطور التجارى الحديث

المؤلفات :

لدينا الآن مئات من المؤلفات فى « الأعمال التجارية » بشتى اللغات ، إلا ان المؤلفات الاميريكية ، قد تفوقت على غيرها تفوقاً ظاهراً فى النوع وفى العـدد . وفى آخر هذا الكتاب قائمة مختصرة لبعض هذه المؤلفات . ومن الواضح ان هذا العدد الهائل من تلك الكتب لا يتفق فى التبويب ولا فى الموضوع ، ويرجع السبب فى ذلك الى التنوع الهـائل فى الموضوعات التى تدخل ضمن نطاق هذه المادة الواسعة ، وإلى أن كل كاتب يتأثر بطبيعة الحال بالبيئة الاقتصادية التى يعيش فيها ويتجاربه الخاصة .

ومن هذه النقطة يظهر البون الشاسع بين دراسة هـذه المادة والمواد العلمية أو الجامعيـة الأخرى . فالأعمال التجارية ليس لها حدود واضحة وليست قواعدها ثابتة على ممر السنين ، وأنظمتها عرضة للتغيير والتجديد ، والآراء فيها عديدة وأحياناً متضاربة . وهذا كله يخالف المواد الأخرى ، ففى دراسة الجغرافيا نجد الأساس فى وضع الكرة الأرضية وتقسيماتها الطبيعية ثابتاً خالداً ، وفى دراسة الفلك لا زالت الشمس كما كانت دائماً تشرق من الشرق وتغرب فى الغرب ، وفى علم النبات أو الحيوان نجد الأسس ثابتة ، غير متغيرة ، والقواعد التى يتعلمهـا الطالب وما ينبنى عليها من نتائج فى القرن العشرين هى بذاتها التى كان يتلقنهـا الطلاب فى القرون الماضية فيما عدا ما يكتشف من الحديث منها ، وهذا الحديث لا يمس فعل الطبيعة ولا تكوين الحيوان .

هكذا تبدو ضرورة رجوع طالب التجارة الى عدة مؤلفات ان هو أراد أن يدرس « الاعمال التجارية » دراسة حقة ، فعليه أن يلم بموضوعاتها المتعددة ، وعليـه أن يتعرف آراء الكتاب فى كل موضوع ، وعليه أخيراً أن يكوّن لنفسه شخصية علميـة فى هـذا المحيط نتيجة لهذا الاطلاع

قيمة التجارب العملية فى تكوين هذه المادة :

كانت للتجارب العملية فى ميدان التجارة فضل كبير فى تكوين هذه المادة - وسوف يرى القارىء أن القواعد التى سنسردها فى هذا البحث مبنية على هذه التجارب وأنها ليست وليدة الخيال أو التفكير النظرى . كما أن المؤلفات التى ظهرت تحوى الأمثلة العديدة المستقاة من المشروعات التى قامت فعلاً فى الوجود ، وأن المؤلفين فى هذه المادة كان لهم مساس مباشر بالمتاجر والمصانع .

وقد امتازت المؤلفات الامريكية بالاحصائيات العملية التى جمعوها من شتى المؤسسات والتى تمت إلى جميع نواحى النشاط التجارى أو الصناعى ثم ، رتبوا هذه الاحصائيات ودرسوها درساً علمياً على أسس مضمونة واستخرجوا منها الحقائق والنظريات التى أصبحت الآن قواعد يهتدى بها فى مباشرة الأعمال التجارية . تلك القواعد هى التى نقدمها فى هذا الكتاب بشكلها المبسط ضاربين صفحاً في معظم الأحوال عن الاحصائيات والأرقام التى استخدمت كأساس لإظهارها أو كشفها ، وذلك لأن تلك الاحصائيات أو الأرقام طويلة ومعقدة وتحتاج إلى مؤلف أضخم من هذا بكثير لسردها ، هذا فضلاً عن ان هذا العمل الاحصائى لا يدخل فى جوهر دراستنا التجارية وليس هو من اختصاصنا .

وبالرجوع إلى هذه المؤلفات الشهيرة نجد أن غالبية المؤلفين يشغلون وظائف رئيسية فى مؤسسات صناعية أو تجارية عالمية ، أو من أساتذة الجامعات الذين يعملون أيضاً فى مثل تلك المؤسسات بجوار عملهم الجامعى ، أو عملوا فيها من قبل ذلك ، فهم يبنون نظرياتهم قبل كل شيء على مشاهداتهم فى الحياة العملية